### في اجتماع مشترك لمجلس الوزراء والمحافظين برئاسة مجور :

# إقرار الاتجاهات الرئيسية للمؤتمرات الفرعية للسلطة المحلية بالأمانة والمحافظات

## سرعة استكمال إجراءات الإعداد والتحضير لانعقاد المؤتمرات

## التأكيد على تطوير البناء المؤسسي والبنية التحتية والتشغيلية في المحافظة والمديريات

## تشكيل لجنة لإعداد مشروع تعديل على قانون الزكاة الحالي

# إدانة أعمال التخريب والتحريض المناطقي للعناصر الخارجة على الدستور والقانون

صنعاء / سبأ:

**أقر الاجتماع المشترك لمجلس الوزراء والمحافظين الذي عقد أمس برئاسة رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور الاتجاهات الرئيسة للمؤتمرات الفرعية للسلطة المحلية في أمانة العاصمة والمحافظات لعام 2009م، والمتمثلة في مناقشة جوانب تعزيز التنمية وتقديم الخدمات على مستوى الوحدات الإدارية المحلية وبلورة القضايا والموضوعات الرئيسية التي يجب رفعها إلى المؤتمر العام للمجالس المحلية وكذلك دراسة الأوراق والتقارير التقييمية لأداء السلطة المحلية بالمحافظات والمديريات والصعوبات التي تعترض التنمية، فضلا عن استعراض التجارب الرائدة للسلطة المحلية على مستوى المديريات.**

وحددت وثائق وأدبيات المؤتمرات الفرعية بالتقرير التقييمي عن التنمية في المحافظة الذي يعد من قبل محافظ المحافظة إلى جانب الرؤية الإستراتيجية، إضافة إلى التقرير المحلي في الجوانب الرقابية للمجلس المحلي وهيئته الإدارية ودور المكتب التنفيذي والخطط والموازنات المحلية ومؤشرات الخدمات والتنمية البشرية والمعلومات والموارد والسياسات الوظيفية ومستوى إشراك المرأة في الخطط التنموية ومجالات اتخاذ القرارات على مستوى المحافظة .

ويتضمن البرنامج الوطني المتعلق بالإستراتيجية الوطنية للحكم المحلي جملة الإجراءات والتدخلات الرامية إلى تطوير البنية التشريعية والمؤسسية والقدرات البشرية والمالية المحلية وصولا إلى نظام حكم محلي مهني كفؤ وفعال يحقق تطلعات الدولة والمجتمع في تنمية محلية متكاملة وشاملة.

وكلف الاجتماع نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية سرعة استكمال إجراءات الإعداد والتحضير لانعقاد المؤتمرات الفرعية الموسعة بالتنسيق مع الإخوة أمين العاصمة ومحافظي المحافظات.

وناقش الاجتماع المشترك ابرز القضايا المرتبطة بعملية التنمية خلال المرحلة الراهنة و تعزيز اللامركزية المالية والإدارية وتفويض الصلاحيات من المركز إلى الوحدات الإدارية في المحافظات والمديريات، إضافة إلى الجوانب المتعلقة بزيادة القدرة الاستيعابية للموارد من قبل المحليات ورفع حجم نفقات التشغيل والصيانة للمشروعات ، فضلا عن موضوع تنمية حجم الموارد المحلية وتطوير عملية تحصيلها وإيجاد تشريع ينظم عملية تحصيل الزكاة على كبار المكلفين.

كما ناقش الاجتماع مذكرة نائب رئيس الوزراء لشئون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية بشان معالجة الشواغر في وظائف الأجهزة والمرافق الخدمية المحلية جراء حالات التقاعد أو الفصل بسبب الانقطاع أو لأي سبب قانوني آخر.

وتدارس الاجتماع آلية تنفيذ المشاريع المشتركة بين السلطتين المركزية والمحلية في مختلف القطاعات الخدمية والإنمائية، وعلى وجه الخصوص في مجالات الطرق والكهرباء والتعليم والشباب والرياضة ، فضلا عن تعزيز مستوى استفادة المحليات من التمويلات الخارجية بالارتكاز على المعايير المنظمة لهذه العملية والقائمة على مدى القدرات الاستيعابية والاحتياجات التنموية ذات الأولوية.

وأكد الاجتماع أهمية التوطيد المستمر للامركزية المالية والإدارية من المركز إلى المحافظة ومن المحافظة إلى المديرية والعمل على المضي في إجراءات تطوير البناء المؤسسي والبنية التحتية والقدرات الفنية والتشغيلية في المحافظات والمديريات والتركيز أكثر على تلك التي للاتزال تواجه إشكاليات في هذه الجوانب.

كما تم التأكيد على إعادة النظر في نفقات التشغيل والصيانة للمشاريع لما تمثله من أهمية في ديمومة المشروعات واستقرار الخدمات للمستفيدين منها.

وشكل الاجتماع لجنة برئاسة نائب رئيس الوزراء لشئون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية وعضوية كل من وزيري الشئون القانونية والمالية وأمين العاصمة ومحافظي محافظتي عدن وصنعاء لإعداد مشروع تعديل على قانون الزكاة الحالي ، يكفل تحصيل الزكاة على كبار المكلفين في مناطق وجود أنشطتهم في المحافظات والقضاء على الإرباك القائم في هذا الجانب بحيث تقدم اللجنة مشروع التعديل إلى مجلس الوزراء خلال شهر من تاريخه .

وشدد الاجتماع على أهمية تطوير مستوى تحصيل الموارد المحلية المتاحة، وإيجاد الآلية التي من شأنها المساعدة في التحصيل الأمثل وتحقيق العائدات الحقيقية وفقاً للقوانين النافذة ، وبحيث يتم إعطاء حافز للمحافظات التي تتمكن من تنمية حجم تلك الموارد بما يتناسب مع التطور المحرز في هذا المجال.

وأقر الاجتماع تفويض أمين العاصمة ومحافظي المحافظات بالتعيين للوظائف الشاغرة وإحلال الكفاءات المحلية في وظائف المنقطعين شريطة الإعلان عن تلك الوظائف والالتزام بمعايير التوظيف المقرة من قبل وزارة الخدمة المدنية والتأمينات ، وكذا خلق التوازن بين الإحلال والخروج من الوظيفة لأسباب التقاعد أو الوفاة أو الانقطاع.

ووقف الاجتماع المشترك أمام الأعمال التخريبية التي تقوم بها عناصر خارجة على الدستور والقانون في بعض المناطق من المحافظات الجنوبية والشرقية وفي بعض مناطق محافظة صعدة.

وندد الاجتماع واستنكر بشدة ما تقوم به تلك العناصر من أعمال عنف و تخريب وتحريض مناطقي, ونشر ثقافة الكراهية والبغضاء بين أبناء المجتمع الواحد, فضلا عن أحداث الشغب والاعتداءات على الممتلكات الخاصة والعامة، وإثارة الفتن، وقطع الطرقات، وإقلاق السكينة العامة بقصد المساس بالوحدة الوطنية, وفي محاولة للنيل من مكاسب الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر.

# الاغبري يبحث التعاون القضائي والقانوني مع وفد المفوضية الأوروبية

صنعاء /سبأ:

بحث وزير العدل الدكتور غازي شايف الاغبري أمس مع وفد المفوضية الأوروبية برئاسة منسق مكافحة الإرهاب /جيلوس دي كروشوف/ أوجه التعاون المشترك في مجالات القضاء والقانون .

واستعرض وزير العدل خلال اللقاء جهود اليمن في مكافحة الارهاب تشريعيا وقضائيا، وما تمتلكه اليمن من منظومة قوانين تشريعية حديثة ومتطورة في مختلف القضايا بصفة عامة، ومنها قانون مكافحة الاعمال الارهابية بصفة خاصة .

ولفت الوزير الاغبري الى انه تم انشاء محكمة ابتدائية وشعبة استئناف جزائية متخصصة بأمانة العاصمة للنظر في قضايا الارهاب والقضايا ذات الخطورة العامة المرتبطة باختطاف الاجانب وتفجير المصالح والمنشآت وتشكيل العصابات المسلحة .

ونوه بان الغرض من انشاء المحكمة والشعبة الجزائية المتخصصة هو سرعة الفصل في هذه القضايا حتى لاتدخل في اطار القضايا الجنائية شأنها شان المحاكم العادية، كما أن اجراءات التعامل مع هذه القضايا تسير وفق القوانين المتعارف عليها التي تحترم حقوق الدفاع ، وجلساتها تعقد علنيا ، فضلا عن درجات التقاضي الثلاث ابتدائية واستئنافية ومحكمة عليا.

واكد وزير العدل ان المحكمة والشعبة اثبتت فعاليتها في سرعة الفصل في القضايا والاحكام الصادرة عنها ساهمت في الحد من قضايا الارهاب ، لافتا الى ان الوزارة تدرس حاليا امكانية انشاء محاكم جزائية متخصصة للنظر في قضايا الارهاب في عدد من المحافظات.

وأوضح الدكتور الاغبري اهتمام القضاء بالعنصر البشري تاهيلا وتدريبا لتمكينه من التعامل مع مختلف القضايا بصورة جيدة، في إطار من التعاون الكبير بين اجهزة القضاء والاجهزة المساعدة .

كما تطرق للخطوات العملية التي اتخذتها الحكومة اليمنية في مجال مكافحة الفساد بدءا بالمصادقة على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد ، واصدار قانون خاص بالمكافحة واستكمال انشاء الاجهزة المعنية التي تضم الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ، والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ، ومحاكم ونيابات الاموال العامة .

وبين الدكتور الاغبري إمكانية دعم المفوضية الأوروبية في ضوء التعاون المشترك للاصلاحات القضائية في تدريب وتاهيل القضاة بالاستعانة بخبراء من دول عربية نظامها القضائي والقانوني اقرب للنظام القضائي اليمني ، وكذا الاستفادة من التقنيات الحديثة في تجهيزات المحاكم والربط الشبكي ودعم المعهد العالي للقضاء .

وقد اشاد وفد المفوضية الاوربية بالخطوات العملية التي قطعتها اليمن في مجال مكافحة الفساد والارهاب ، مؤكدا استعداد المفوضية تقديم الدعم للسلطة القضائية وتوفير الاحتياجات والمتطلبات التي تكفل تطوير وتحديث القضاء، ومن ذلك ايفاد خبراء خلال الفترة القادمة لبحث اولويات الدعم في الجانب القضائي والقانوني .

# العليمي يشيد بدعم أوروبا لليمن في مجال مكافحة الإرهاب

صنعاء/سبأ :

إستقبل نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية الدكتور رشاد محمد العليمي أمس في صنعاء المنسق الأوروبي لمكافحة الإرهاب جيل دي كيريشوف والوفد المرافق له .

جرى في اللقاء الذي حضره السفير التشيكي لدى صنعاء مناقشة الوضع الأمني ومكافحة الإرهاب والمساعدات التي يمكن أن تقدم لليمن في هذا المجال .

وقد أشاد العليمي بما تقدمه المفوضية الأوروبية بالأمانة العامة للمجلس الأوروبي لليمن في مجال مكافحة الإرهاب .

حضر اللقاء رئيس جهاز الأمن السياسي غالب مطهر القمش ونائب رئيس الجهاز اللواء علي منصور رشيد ووكيل وزارة الخارجية محي الدين الظبي ووكيل جهاز الأمن القومي أحمد درهم ورئيس دائرة أوروبا بوزارة الخارجية ومستشار وزارة الخارجية رئيس دائرة المراسم عبدالله علي الرضي.

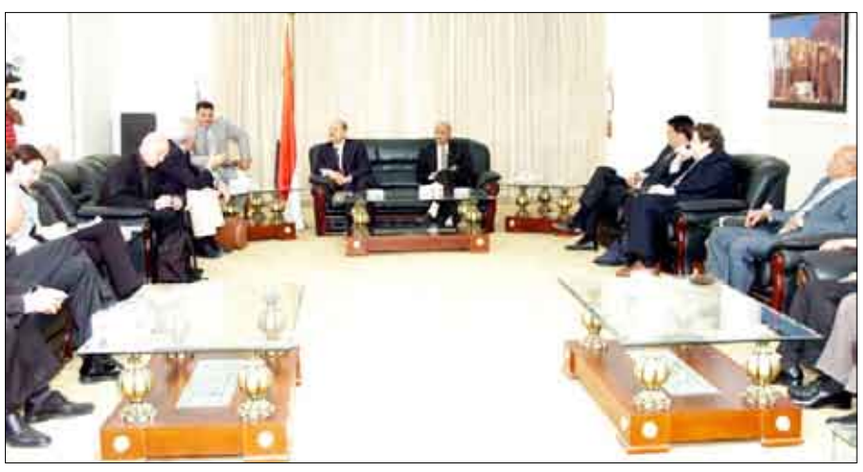

## وزير الأوقاف يبحث مع مركز التوثيق الملكي الأردني التعاون في ترميم وصيانة وحفظ المخطوطات

صنعاء / سبأ:

بحثت وزارة الأوقاف والإرشاد اليوم مع مركز التوثيق الملكي الأردني الهاشمي جوانب التعاون في صيانة وترميم وتوثيق المخطوطات التاريخية القديمة ووثائق الأوقاف.

جاء ذلك خلال لقاء وزير الأوقاف والإرشاد حمود عبدالحميد الهتار أمس بصنعاء مدير عام مركز التوثيق الملكي الأردني الهاشمي محمد عيسى العدوان.

وجرى في اللقاء استعراض الإجراءات الخاصة بتنفيذ مشروع لترميم المخطوطات ومسودات وثائق الأوقاف، وكذا الجهود التي قام بها الجانبان لإعداد صيغة للعمل في مجال صيانة وترميم وحفظ المخطوطات.

وقد أكد العدوان حرص الأردن على مساعدة اليمن في صيانة وترميم وحفظ المخطوطات باعتبار اليمن تمتلك مخزونا تراثيا كبيرا ومتنوع من المخطوطات الإسلامية والعربية في مختلف المجالات يعود أقدمها لسنة 50هـ.

وأشار في هذا الصدد إلى تجربة المركز الأردني في ترميم وصيانة وحفظ وتوثيق المخطوطات المغربية والعراقية، كما نوه إلى استعداد المركز لإرسال خبيرين من الأردن في مجال التصوير الإليكتروني الفني لوثائق الأوقاف والمخطوطات وتدريب الكوادر اليمنية في هذا المجال.

فيما أوضح وزير الأوقاف والإرشاد حرص الوزارة على سرعة إنجاز ترميم وتوثيق الوثائق الخاصة بالأوقاف بأمانة العاصمة وعموم محافظات الجمهورية، مؤكدا رغبة الوزارة في العمل مع الأشقاء في الأردن والاستفادة من خبراتهم وتجاربهم في هذا المجال.

ونوه بإمكانية تشكيل فريق عمل مشترك من الوزارة والمركز الأردني لتصوير وتوثيق المخطوطات.